وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم:علوم التسيير

رقم: .....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع:علوم التسيير

تخصص: تسيير عمومي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

من إعداد الطالب

– بتقة مهدي

تحت عنوان:

أثر نفقات التسيير على الميزانية العامة

- دراسة ميزانية الجزائر للفترة (2000-2021)

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
		رئيسا
ا.د. ولهي بوعلام	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
		مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

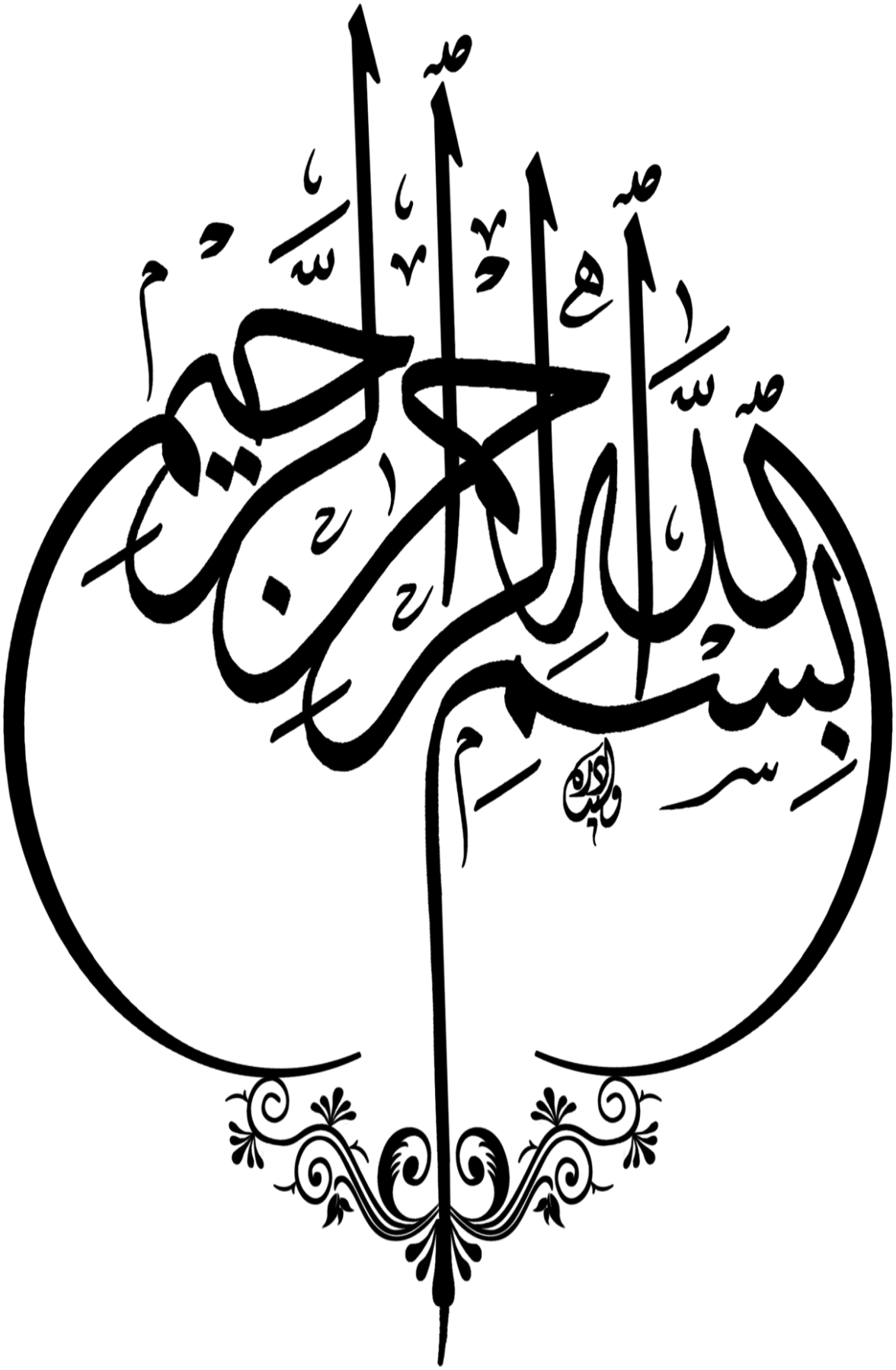
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

مصداقا لقوله صلى الله عليه وسلم

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

بداية نشكر الله ونحمده حق الحمد على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع

ونسأله أن يكون خالصا لوجهه الكريم وأن ينفعنا وينفع الناس جميعا

أتوجه بالشكر والعرفان إلى من كان دليلنا ومرشدنا في هذا العمل الدكتور

"ولهي بوعلام" الذي أشرف على هذا العمل المتواضع

وإلى الأساتذة الكرام أعضاء اللجنة المناقشة وعلى موافقتهم مناقشة هذا العمل

كل الشكر والعرفان لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير

بجامعة محمد بوضياف المسيلة

وطاقمها الإداري وكل أساتذتها الكرام

كل الشكر والعرفان لمن ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

ولو كانت بمساهمة صغيرة

إهداء

انطلاقا من قول المولى عز وجل:

بسم الله الرحمن الرحيم

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين" الآية 19 سورة النمل

نهدي ثمرة هذا الجهدإلى الوالدين الكريمين حفظهما الله، وإلى كل أفراد العائلة الكريمة وإلى كل الأصدقاء كل باسمه، وإلى كل زملائي وإلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيدفي إنجاز هذا العمل.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

إهداء

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

مقدمة.....أ–و

الفصل الأول

الإطار النظري للميزانية العامة ونفقات التسيير

تمهيد 8

المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة 9

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة وأهميتها 9

المطلب الثاني المبادئ التي تقوم عليها الميزانية العامة 11

المطلب الثالث: خطوات وإجراءات تحضير واعتماد الميزانية العامة 14

المبحث الثاني: ماهية نفقات التسيير 17

المطلب الأول: مفهوم نفقات التسيير وتطورها 17

المطلب الثاني: أهمية وأهداف نفقات التسيير.....19

المطلب الثالث: تقسيم نفقات التسيير وقواعدها.....20

خلاصة الفصل الأول 24

الفصل الثاني

دراسة حالة الجزائر للفترة (1990–2019)

تمهيد 26

المبحث الأول: تطور النفقات العامة للميزانية للفترة 2000–2021 27

المطلب الأول: تطور نفقات التجهيز للفترة 2000–2021 27

المطلب الثاني: تطور نفقات التسيير للفترة 2000–2021.....30

المبحث الثاني: تحليل مسار النفقات العامة في الجزائر الخاصة بنفقات التسيير 30

المطلب الأول: تحليل مسار نفقات التسيير للفترة 2000-2010 31
المطلب الثاني: تحليل نفقات التسيير للفترة 2011-2021 33
خلاصة..... 34
الخاتمة..... 36
قائمةالمراجع..... 39

فهرس الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	التطورات الحاصلة لنفقات التسيير للفترة (2005-2020)	18

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	هيكل الدراسة	و

مقدمـــة

مقدمة

تحتل النفقات العامة المحلية مكانة كبيرة في ميزانية الجماعات المحلية، باعتبارها الوسيلة الأساسية التي يقوم عليها تدخل الجماعات المحلية في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تترجم سياستها ومدى نجاعة برنامجها، والذي يتجلى من خلال طبيعة النفقات وتقسيمها على القطاعات المختلفة وكنتيجة لعدم كفاية التمويل العام الذاتي اللازم لتغطية وتنفيذ مختلف الأنشطة والذي يقابله تزايد في التزامات الجماعات المحلية اتجاه سكان إقليمها، ولكي تؤدي النفقة دورها يجب أن تحقق المنفعة العامة وتشبع الحاجيات المختلفة للمجتمع، ومن هنا تستمد عملية تنفيذ النفقات أهميتها لذا أحاطها المشرع الجزائري بقواعد صارمة تنظمها، وحفها بإجراءات مختلفة تمر بها في مختلف مراحل تنفيذها وهذا في ظل احترام تبويب الميزانية العامة، من أجل فرض رقابة مستمرة وملازمة على مختلف الأعوان المكلفون بتنفيذها، وتحديد صلاحياتهم ومسؤولياتهم عند تنفيذ مختلف العمليات المالية لوحدات القطاع العام لضمان مشروعية تنفيذ الميزانية بصفة عامة والنفقات العامة بصفة خاصة ومطابقتها للأنظمة والقوانين المعمول بها، وحماية المال العام من الاختلاسات والتبديد.

أدى ظهور مشكلة الندرة التي تعاني منها جل دول العالم حاليا، وتنامي الطلب على مقومات الحياة الأساسية كالخدمات المتنوعة مثل الصحة والتعليم و الأمن ...الخ إلى زيادة مسؤولية الدولة في سبيل تلبية هذا الطلب وحاجتها المتزايدة إلى الإنفاق العام (ظاهرة زيادة النفقات العامة)، غير أنه وللأسف الشديد يبدو أن المشكلة الاقتصادية هي مشكلة أبدية وملازمة للحياة وأن الموارد على أي صورة ، وعليه يفرض هذا الواقع ضرورة لجوء متخذي القرار والمسئولين إلى إعادة النظر في تسيير واستخدام تلك الموارد بالشكل العقلاني والسليم لتخصيص مختلف الموارد المتاحة باللجوء إلى مفهوم نفقات التسيير من خلال الحرص على

مدى سلامة الأساليب والأدوات المستعملة في تقرير المشاريع والخدمات العمومية وتحسين الأوضاع المالية بشكل شامل.

اولا: إشكالية الدراسة

انطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

ما هو اثر نفقات التسيير على الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2000-2021؟

تتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما لمقصود نفقات التسيير؟ وماهي خطوات اعدادها وتقسيماتها؟
- ماهي الميزانية العامة؟ وما دورها في العملية المالية لأجهزة الدولة؟
- ما هو تأثير نفقات التسيير على الميزانية العامة للدولة؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

لمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية السابقة نضع الفرضيات التالية:

- نفقات التسيير هي تلك النفقات الضرورية، لسير أجهزة الدولة الإدارية المتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب،
- تعتبر الميزانية العامة من أهم أدوات التخطيط المالي التي تستخدمها الحكومة كأداة لتحديد أهدافها وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد المالية وعملية توزيعها.
- ترجع لأهمية النفقات العامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى اتساع نطاق حدود الدولة في مجالات عديدة ومتنوعة.

ثالثا: أهمية الدراسة

يمكن إبراز مجمل أهداف البحث في العناصر الآتية الذكر:

- اقتراح جملة من التوصيات على ضوء النتائج التي سيسفر عنها البحث.
- معرفة الدور الذي تلعبه نفقات التسيير في عالمنا المعاصر بحياة الانسان من حيث أدائه لها او الانتفاع بها.

حب الاطلاع على الجانب المالي والنقدي أكثر مما هو في الجانب الأدبي

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- يعتبر هذا الموضوع إضافة جديدة ومساهمة في إثراء المجال المعرفي وتدعيم للباحثين المهتمين للقيام بدراسات جديدة في مثل هذه المواضيع؛
- تسليط الضوء على موضوع الميزانية العامة ونفقات التسيير بالتحديد لإبراز أهميتها في النشاط الاقتصادي؛
- مكانة العنصر المالي والمادي للأجهزة الحكومية والسلطات المالية

خامسا : أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب ومبررات جعلتنا نختار هذا الموضوع، يمكن توضيحها فيما يلي:

أ. دوافع ذاتية

- توافق الموضوع مع طبيعة التخصص الأكاديمي؛

- الميول الشخصية والرغبة الشخصية في البحث في هذا المجال؛
- توفر الإمكانيات المادية والمعنوية لإنجاز هذا العمل؛

ب. دوافع تتعلق بالموضوع

- معرفة أهمية ومكانة الموضوع في ظل التطورات الحاصلة.
- المكانة الهامة التي تحتلها الميزانية العامة في الهرم المالي للحكومة.

سادسا : حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** طبقت الدراسة الميدانية خلال الفترة بين: ماي 2022 إلى غاية جوان 2022.
- **الحدود المكانية:** إن البحث التطبيقي يسعى إلى إسقاط مقاربات وصياغتها في الواقع العملي تكملة للجانب النظري، وبالتالي اقتصر المجال الذي اختيار الجزائر للفترة (1990-2019) كمجال لتطبيق الدراسة التطبيقية.

سابعا: صعوبات الدراسة

- قلة المراجع المتاحة وخاصة منها ما يتعلق بالدراسات المتخصصة التي تتناول هذا الموضوع بحيث تكتفي الكتب المنشورة باللغة العربية بسرد مختلف الأدبيات والمتعلقة بالمالية العامة.

- نقص الاحصائيات والبيانات الرقمية (الوصول إلى المعلومة).

ثامنا: الدراسات السابقة

1. الدراسة الأولى: دراسة لدغم شيكوش بشير وعيش عبد المالك تحت عنوان دور الرقابة المالية في ضبط الميزانية العامة للدولة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر سنة 2018-2019، تهدف هذه الدراسة إلى ابراز دور الرقابة المالية لمجلس المحاسبة في عملية ضبط الميزانية العامة للدولة وكيف تؤثر الرقابة المالية علىضبط الميزانية العامة للدولة من حيث نفقات التسيير ونفقات التجهيز.

2. الدراسة الثانية: دراسة الأسود الصادق، **مساهمة المحاسبة العمومية في ترشيد النفقات العامة،** أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر(3)، 2010-2011.

تناول الباحث موضوع ترشيد النفقات العامة الذي يشغل بال المكلفين بتسيير الشؤون المالية العامة للدولة ومن ضمن هؤلاء، السلطات العليا للجزائر ،والتي عكفت ومنذ بداية الألفية الثالثة على التفكير جديا في كيفية الوصول إلي تحديد الآليات التي تسمح بترشيد النفقات العامة المتنامية، وفي هذا الإطار تم اعتماد مشروع الإصلاح الموازني أو المدمج أصلا، ضمن مشروع عصرنه الأنظمة الموازنية .

3. الدراسة الثالثة: دراسة بلال عوايشية، فاطمة الزهراء ناصر، **اصلاح الإدارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة،** قدمت هذه الدراسة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر سنة 2015-2016 ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة العربي التبسي بتبسة، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإدارة المحلية، ترشيد النفقات العامة، النفقات العامة في ظل ميزانية الدولة.

4. الدراسة الرابعة: دراسة مزيتي وحيدة، **الرقابة على تنفيذ نفقات الميزانية العامة**، قدمت هذه الدراسة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر سنة 2014-2015 تهدف هذه الدراسة إلى ابراز آليات الرقابة على تنفيذ نفقات الميزانية ومدى فعاليتها للحفاظ على المال العام ومصداقية هذه الهيئات ووسائلها في المجال الرقابي.

تاسعا: خطة الدراسة

بالرجوع إلى الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية الواردة تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وفصلين اثنين، وخاتمة.

- تناولت المقدمة الطرح العام للموضوع

- الفصل الأول جاء ليوضح الاطار النظري للميزانية العامة ونفقات التسيير وجميع المفاهيم المرتبطة بها. (المبحث الأول تم التطرق فيه الى ماهية الميزانية العامة، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تم التطرق فيه الى ماهية ميزانية التسيير).

- الفصل الثاني عبارة عن دراسة حالة للفترة بالجزائر، من أجل الوقوف على نفقات التسيير وتأثيرها على الميزانية العامة للدولة. (المبحث الأول تم التطرق فيه إلى تطور النفقات العامة للفترة 2000-2021، أما فيما يخص المبحث الثاني فقد تم التطرق إلى تحليل مسار النفقات العاة والخاصة بنفقات التسيير لنفس فرتة الدراسة (2000-2021).

عاشرا : صعوبات البحث

- نقص في المراجع من ناحية متغيرات الدراسة؛
- التأخر في الانجاز بسبب الضغط من طرف المكاتب وتزامن العمل.

الفصل الأول

الإطار النظري للميزانية العامة ونفقات التسيير

تمهيد

باعتبار ان النشاط المالي للدولة يسير وفق برنامج محدد وبصورة دقيقة يشمل مجموع نفقات الدولة وايراداتها التي تقرر مسبقا على العموم والمداولة، فإن إيرادات الدولة ونفقاتها تدون في وثيقة يطلق عليها بالميزانية العامة، ويمكن اعتباره هذه الوثيقة المحور التي تدور حوله أعمال الدولة ونشطاها في جميع المجالات.

لهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل والتطرق إلى مبحثين كما يلي:

- **المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة**
- **المبحث الثاني: ماهية نفقات التسيير**

المبحث الأول: ماهية الميزانية العامة

تعتبر الميزانية العامة للدولة من أهم أدوات التخطيط المالي التي تستخدمها الحكومة كأداة لتحديد أهدافها وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد المالية وعملية توزيعها، ولتحديد مفهوم وأهمية الميزانية العامة سنقوم بتعريفها والتطرق إلى أهميتها والمبادئ التي تقوم عليها.

المطلب الأول: مفهوم الميزانية العامة وأهميتها

من خلال هذا المطلب سنقوم بالتعرف على مفهوم عام للميزانية العامة وماذا يقصد بها، بالإضافة إلى إثراء الموضوع بأهمية الميزانية العامة.

الفرع الأول: مفهوم الميزانية العامة

التعريف الأول: "الميزانية وثيقة هامة مصادق عليها من طرف البرلمان السلطة تهدف الى تقدير النفقات الضرورية، لإشباع الحاجات العامة، والايرادات لتغطية هذه النفقات عن فترة مقبلة، وعادة ما تكون سنة.[1]

التعريف الثاني: "هي بيان تقديري لنفقات وايرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية، الموازنة أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة".[2]

تعريف شامل: "هي تعبير مالي لبرنامج العمل الحكومي؛ فالميزانية ماهي الا انعكاس لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، وهنا تصبح الميزانية هي التعبير المالي للخطة السنوية التي تمثل خطة العمل للسنة القادمة وأنها برنامج العمل الذي يعتزم الحكومة تنفيذه في السنة المقبلة.

---

[1] محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 383.

[2] محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2003، ص 87.

الفرع الثاني: أهمية الميزانية العامة

تتمثل أهمية الميزانية العامة في العديد من النواحي خاصة السياسية والاقتصادية والاجتماعية:[1]

أولا: من الناحية السياسية

للميزانية أهمية كبرى في الدول ذات الأنظمة النيابية والديمقراطية، لأن إلزام السلطة التنفيذية بالتقدم كل عام إلى المجالس النيابية لاعتماد الميزانية من شأنه زيادة الثقة بمالية الدولة بالنظر إلى ما يؤدي إليه اخضاع هذه الميزانية للرقابة الدقيقة والعلنية من إبعادها عن تحكم السلطة التنفيذية، حيث تظهر رقابتها للحكومة عن طريق تعديل الاعتمادات التي تطلبها أو ترفضها بمشروع الميزانية الذي يقدم إليها.

ثانيا: من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية

فللميزانية أهمية بالغة ولا سيما مع اتساع نطاق دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في الدول المعاصرة، فعن طريق الميزانية، تستطيع الدولة أن تعدل في توزيع الدخل القومي فيما بين طبقات المختلفة للمجتمع وعلى الأفراد؛ عن طريق الضرائب والنفقات العامة، فلم تعد الميزانية العمل الذي تقدر بواسطته الإيرادات والنفقات، ويؤذن بها فحسب وإنما أصبحت تهدف أيضا إلى تحقيق العمالة الكاملة وإلى تعبئة القوى الاقتصادية غير المستخدمة (بغض النظر عن أسباب عدم الاستخدام) والمساهمة في زيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة.

[1] زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2013، ص 260.

ثالثا: من الناحية المالية

تظهر أرقام الميزانية العامة بجلاء حقيقة المركز المالي للدولة، فالميزانية العامة تفصل تعدد جميع المصادر التي هي الايرادات العامة للدولة في أثناء السنة المالية، كما أنها توضح في الوقت ذاته النفقات العامة التي يجب على الدولة إنفاقها، ومن خلال المقارنة لهذه النفقات بتلك الايرادات يمكن معرفة ما إذا كانت الميزانية العامة في حالة توازن أو اختلال (عجز أو فائض)، فضلا عن ذلك فإنها توضح ماهية النفقات وأوجه صرفها وماهية الايرادات ومصادر الحصول عليها، فهي إذا الأداة الرئيسية للتخطيط المالي إذ تحرك عملية التمويل والانفاق وتؤدي دورا قياديا في نظام الدولة المالي.[1]

المطلب الثاني المبادئ التي تقوم عليها الميزانية العامة

هناك مبادئ أساسية للميزانية العامة للدولة تتجلى فيما يلي.

الفرع الأول: مبدئي السنوية والعمومية

1. مبدأ السنوية: ويقضي هذا المبدأ بأن مدة سريان الميزانية إثنا عشر شهرا، أي سنة كاملة، وموافقة الجهة التشريعية سنويا عليها، ولا يشترط أن تبدأ السنة المالية مع السنة الميلادية، فقد كانت بداية السنة المالية في جمهورية مصر حتى عام 1971، هو أول يوليو من كل عام، ثم تغير وأصبح أول يناير؛ وتعتبر فترة السنة هي المدة المثلى لتحديد الانفاق العام والايرادات العامة، فإذا أعدت لمدة أطول من ذلك فقد لا تتحقق التوقعات التي بنيت عليها الميزانية لما في الحياة الاقتصادية والسياسية من تقلبات يصعب التكهن بها لمدة أطول من سنة، وإذا قلت المدة عن سنة فيعني هذا أن احدى الميزانيات تتركز فيها الإيرادات لان معظم الإيرادات التي تعتمد عليها الميزانية تكون موسمية، والعكس في الميزانية اللاحقة

[1] عبود ميلود، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر، دراسة استطلاعية لآراء عينة من الاكاديميين والمهنيين، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2019/2018، ص 09.

لها فسوف لا تظهر بها إيرادات بسبب سريانها في فترة خلاف المواسم التي لا يتحقق فيها الايراد، هذا بالإضافة إلى أن تغيير الميزانية واعتمادها يتطلب أعمالا مرهقة للأجهزة التنفيذية والتشريعية، فلا يجب أن تتم هذه الاعمال في فترات متقاربة.[1]

2. **مبدأ العمومية:** يقصد بهذا المبدأ ادراج مجمل الارادات والنفقات العمومية في وثيقة واحدة دون اجراء مقاصة بينهما، وأن تكون النفقات غير مرتبطة بالإيرادات أي عدم وجود تخصيص لإيرادات معينة لتغطية نفقات معينة أيضا، حيث اذا صادف عدم تحصيل إيرادات معينه فإن النفقات يتم تغطيتها من مجموع الإيرادات.[2]

ويقوم مبدأ العمومية على مجموعة من الأسس:[3]

- عدم المقاصة بين الإيرادات والنفقات؛
- جرد كل من الإيرادات والنفقات في جدول خاص بهما كل على حدة؛
- عدم تخصيص إيرادات لتغطية نفقات معينة.

الفرع الثاني: مبدئي الوحدة وعدم التخصيص

1. مبدأ الوحدة

يقصد به أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي وتتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية

[1] حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة 5، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، 2006، ص 76.

[2] حسين مصطفى حسين، المرجع نفسه، ص 77.

[3] أو معمر أو بكر نسيم، الدور الرقابي للبرلمان على ميزانية الدولة، مذكرة ماجستير في النظم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015، ص 23.

ومطابقتها للأهداف المحددة والاعتمادات الواردة في الميزانية كما وافقت عليها السلطة التشريعية.[1]

وعلى الرغم من أهمية التمسك بقاعدة وحدة الميزانية العامة، إلا أن اتساع مسؤوليات الدولة المعاصرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، أدى إلى الخروج على هذه القاعدة، وإيجاد بعض الميزانيات إلى جانب الميزانية العامة، نذكر أهمها فيما يلي:[2]

أ. **الميزانية الملحقة:** وهي الميزانية التي تتمتع بموارد خاصة كالمرافق العامة ذات الطابع الاقتصادي والتي تتمتع باستقلال مالي ولكنها لم تمنح الشخصية الاعتبارية؛

ب. **الميزانية الاستثنائية (غير العادية):** يقصد بها تلك الميزانية التي توضع بصفة مؤقتة أو استثنائية أو في ظروف غير عادية، وتمول بموارد استثنائية بحيث لو أدرجت النفقات والايرادات المذكورة فيها ضمن الميزانية العامة للدولة، أدت إلى إعطاء صورة غير حقيقة عن صحة المقارنات التي يمكن ان تقدمه بين الميزانيات لأعوام مختلفة مثل نفقات الحروب.

ج. **الميزانية المستقلة:** إن الكثير من الدول تضع ميزانيات مستقلة للأشخاص المعنوية المتمتعة بالاستقلال الإداري سواء كانت تجارية أم إدارية أم إقليمية اذ أن الاستقلال الإداري لتلك الأشخاص لا فائدة منه إذا لم يتوج باستقلال مالي في اعداد ميزانياتها وتحديد نفقاتها دون اشراف من قبل وزير المالية، وان المصادقة على التقديرات المتعلقة بنفقاتها ومداخيلها لا يتم من قبل البرلمان بل من قبل الأجهزة المحددة في القانون المنظم لهذه الهيئات وهذه الهيئات تتمثل العجز في الميزانية دون ان يؤثر ذلك على ميزانية الدولة.[3]

---

[1] لطفي فاروق زلاسي، دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية: دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، 2015، ص 10.

[2] الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام الموازني الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص 33.

[3] دنيدني يحي، المالية العمومية، دار الخلدونية، الطبعة الثانية، 2014، ص 74.

2. مبدأ عدم التخصيص

المقصود بمبدأ عدم التخصيص ألا يخصص نوع معين من الايراد لانفاق حصيلته على نوع معين من الانفاق، كما لو خصص ايراد الرسوم الجامعية على تغطية المصروفات الخاصة بالجامعة، او تخصيص حصيلة رسوم السيارات لإنشاء الطرق وصيانتها، وتتجه أساليب المالية العامة الحديثة لإنكار مبدأ التخصص والأخذ بمبدأ عدم التخصص للأسباب التالية:[1]

- إذا قلت حصيلة الايراد المخصص ينتج عن ذلك قصور في الخدمة المخصص لهذا الايراد، واذا زاد الايراد فسوف يؤدي إلى اسراف في الانفاق المخصص لهذا الايراد؛

- من المفروض أن أوجه الانفاق العام تتحدد طبقا لدرجة الحاجات العامة للمجتمع والعمل على إشباعها، وان توجه الإيرادات جميعها دون تخصيص لإشباع هذه الحاجات طبقا لترتيب أولوياتها.

وبالرغم من ذلك؛ فقد تحدث ظروف معينة تضطر الدولة إلى الخروج عن هذا المبدأ كما في حالة إصدار قرض عام فتكون الدولة مضطرة لتخصيص مصدر ايراد لسداد فوائد هذا القرض.

المطلب الثالث: خطوات وإجراءات تحضير واعتماد الميزانية العامة

من خلال هذا المطلب سنقوم بالتعرف على خطوات واجراءات تحضير الميزانية العامة وكيفية اعتماد الدولة في تطبيقها وأدائها.

الفرع الأول: خطوات اعتماد الميزانية العامة

لا يعتبر مشروع الميزانية العامة ميزانية تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماده من السلطة المختصة طبقا للنظام السياسي لكل دولة، والسبب الرئيسي في ذلك أن الميزانية

[1] حسين مصطفى حسين، مرجع سبق ذكره، ص 79.

العامة تمثل تدفقات مالية يترتب عليها إعادة توزيع الدخل القومي الحقيق بين الطبقات والفئات والأفراد، وبالتالي تحرص الدولة على ضرورة اعتماد السلطة الممثلة للشعب أي السلطة التشريعية، لمشروع الميزانية حتى تصبح قابلا للتنفيذ والسلطة المختصة باعتماد الميزانية هي المجلس التشريعي، ويتم اعتماد الميزانية داخله بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة.[1]

يمر اعتماد الموازنة داخل المجلس التشريعي بثلاث مراحل على النحو التالي:

أ. **مرحلة المناقشة العامة:** حيث يعرض مروع الميزانية العامة للمناقشة العامة في البرلمان وهذه المناقشة تنصب غالبا، على كلبات الميزانية العامة وارتباطها بالاهداف القومية كما يراها أعضاء المجلس.

ب. **مرحلة المناقشة التفصيلية المتخصصة:** وتضطلع به لجنة متخصصة متفرعة عن المجلس النيابي (لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية) ولها ان تستعين بما تراه من خبراء استشاريين من خارج البرلمان، وتقوم اللجنة ثم يصير التصويت على الميزانية العامة بأبوابها وفروعها وفقا للدستور والقوانين المعمول بها في هذا الشأن.

وبطبيعة الحال؛ تتوقف كفاءة السلطة التشريعية في فحصها لمشروع الميزانية العامة على الاعتبارات متعددة منها توفر قدر وافي من الإحاطة بمختلف جوانب النشاط الحكومي ومكونات ميزانية الدولة، فضلا عن توفر المعلومات المالية والاقتصادية لدى المجلس ووصولها إليه في الوقت المناسب، حيث كلما كانت هذه المؤسسات ناضجة توفرت للسلطة التشريعية قوة سياسية يمكن أن ترفع تأثير تلك السلكة في اعتماد وإقرار البرامج الاقتصادية والمالية، وعلى العكس كلما كانت هذه المؤسسات غير ناضجة كلما كانت السلطة التشريعية ضعيفة وكان تأثير السلطة التنفيذية أقوى.

[1] محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 439.

الفرع الثاني: إجراءات تحضير الميزانية العامة

يقصد بتحضير الميزانية العامة وضع بنودها المختلفة موضع التنفيذ وتختص هنا السلطة التنفيذية ويشرف على هذا التنفيذ وزارة المالية أو الخزانة التي تعتبر من أهم أجزاء الجهاز الإداري للدولة فتقوم المصالح المختلفة بتحصيل الإيرادات العامة، كما تتولى الاشراف على تنفيذ النفقات العامة بواسطة الموظفين التابعين لها، وكذلك مختلف العاملين في وحدات القطاع العام الأخرى.

ومن الواضح أن الاستخدام الأمثل للموارد العامة يقضي أن تكون نفقات تنفيذ الميزانية في أضيق الحدود، فمن المعروف أن القيام بالانفاق العام يقتضي استخدام قدر من الموارد الاقتصادية كذلك يتطلب تحصيل الموارد العامة استخدام عدد كبير من الموظفين وسلع وخدمات أخرى كالمكاتب والأدوات المكتبية وخدمات النقل والبريد... الخ.

فيجب أن تقتصد السلطات في تنفيذ الميزانية أي في مقدار ما تستهلكه في هذا الخصوص من سلع وخدمات وذلك حتى تتحقق الكفاءة الإدارية المثلى.[1]

[1] سعد مسعد شحاتة وهاني فاروق الزيني، محاضرات في المالية العامة والضرائب، مصر، ب.س، ص 214.

المبحث الثاني: ماهية نفقات التسيير

تعتبر نفقات التسيير للدولة من أهم أدوات لسير أجهزة الدولة التي تستخدمها الحكومة كأداة تمنح إضافة لنفقات الاقتصاد الوطني، وللتعرف اكثر على هذا النوع من النفقات تم في هذا المبحث تحديد مفهوم وتطور نفقات التسيير، وسنقوم بتعريفها والتطرق إلى أهميتها والى تقسيماتها والترتيبات الخاصة بالنفقة (نفقات التسيير).

المطلب الأول: مفهوم نفقات التسيير وتطورها

الفرع الأول: مفهوم نفقات التسيير

التعريف الأول: يقصد بها تلك النفقات الضرورية، لسير أجهزة الدولة الإدارية المتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة.[1]

التعريف الثاني: هي تتمثل في مبلغ الاعتمادات المخصصة لتغطية نفقات التسيير العادي للقطاع العمومي وتنقسم نفقات الدولة في الميزانية العامة في نفقات التسيير إلى أربعة أبواب، هذه الابواب تتكون من سبع فقرات وكل فقرة يمكن أن تضم تسعة وتسعين فصلا وعدد المواد التي يشملها الفصل غير محدودة ويمكن أن يقسم البند إلى فروع نفقات، الباب الأول والثاني الممثلة في الميزانية الأعباء المشتركة المسيرة من طرف وزارة المالية. والباب الثالث والرابع نجدهما تقريبا في كل الميزانيات في مختلف الوزارات.[2]

تعريف شامل: تعتبر نفقات التسيير تلك النفقات الضرورية التي تسمح للجماعات المحلية بسير المصالح التابعة للبلدية والولاية مع ضمان توفير الخدمات وإشباع الحاجات المختلفة بانتظام واستمرار حيث تنقسم نفقات التسيير إلى نفقات إجبارية كالأجور، ونفقات ضرورية كالهاتف، ونفقات اختيارية كالإعانات.

---

[1] مزوزي مصطفى، دور الرقابة المالية في ترشيد نفقات التجهيز: دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية لولاية المسيلة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص 14.

[2] القانون رقم 84-17 المؤرخ في1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28،المادة 24 ،ص142.

الفرع الثاني: تطور نفقات التسيير

لمعرفة تطور النفقات العامة بالتركيز على إظهار نفقات التسيير والمجموع الإجمالي لنفقات المخصصة لكل عام قمنا بإعداد الجدول رقم (01) معرفة التطورات الحاصلة.

السنوات	المبالغ المخصصة
2005	640600.000
2006	771721.650
2007	817692.715
2008	965328.164
2009	836297.176
2010	1050166.167
2011	1097385.900
2012	1200000.000
2013	1200000.000
2014	1283446.977
2015	1574943.361
2016	2017969.196
2017	283741.485
2018	3434306.634
2019	4608250.475
2020	4335614.484

المصدر: نقلا عن: مزوزي مصطفى، دور الرقابة المالية في ترشيد نفقات التجهيز: دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية لولاية المسيلة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018، ص 16.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف نفقات التسيير

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى كل من أهداف وأهمية نفقات التسيير ومدى فعاليتها ومكانتها في الميزانية العامة للدولة.

الفرع الأول: أهمية نفقات التسيير

سنتطرق إلى أهمية نفقات التسيير مجملا في العناصر الآتية الذكر.[1]

- إعانة الجماعات المحلية؛
- المساهمات في الهيئات الدولية؛
- إعانة المصالح العمومية والاقتصادية؛
- مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات.

الفرع الثاني: أهداف نفقات التسيير

سنتطرق إلى أهداف نفقات التسيير مجملا في العناصر الآتية الذكر.[2]

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة بنفس المستوى المطلوب؛
- تحسين طرق التسيير والتطوير باستعمال الأساليب والتقنيات لدراسة الدوافع والاتجاهات؛
- دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة؛
- تحديد الأهداف المرجوة لتلبية الحاجات العامة؛[3]

---

[1] بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 92.

[2] بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 92.

[3] قميتي عفاف وآخرون، المواجهات الحديثة لترشيد سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال (2001-2017)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، المجلد 1، جامعة الجلفة، 2017، ص 378.

- التقليل من الفروقات والاختلالات في طريقة التسيير وترشيد القرارات.

المطلب الثالث: تقسيم نفقات التسيير وقواعدها

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى تقسيمات نفقات التسيير وكذا مختلف قواعدها.

الفرع الأول: تقسيم نفقات التسيير

في هذا العنصر سنتصل إلى تقسيمات نفقات التسيير.[1]

تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي:

أ. أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الارادات: يشمل هذا النوع خمسة أجزاء هي:

– دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)؛

– الدين الداخلي (ديون عائمة؛ فوائد سندات الخزينة)؛

– ضمانات من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية؛

نفقات محسوسة من الإيرادات (تعويض على منتوجات مختلفة).

ب. تخصيصات السلطة العمومية: تمثل نفقات التسيير المؤسسة العمومية غيرها المجلس الشعبي الوطني، مجلس الأمة؛ المجلس الدستوري..الخ، وهذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

ج. النفقات الخاصة بوسائل المصالح: وتشمل كل الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والمعدات ويضم ما يلي:

– المستخدمين: مرتبات العمل؛

[1] طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013–2014، ص 46.

- المستخدمين: المنح والمعاشات؛

- المستخدمين: النفقات الاجتماعية؛

- معدات تسيير المصالح؛

- أشغال الصيانة؛

- إعانات التسيير؛

- نفقات مختلفة.

د. التدخلات العمومية: تتعلق بنفقات التحويل التي هي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب الأهداف المختلفة لعملياتها كالنشاط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي وعمليات التضامن وتضم ما يلي:[1]

- التدخلات العمومية والإدارية (إعانات الجماعات المحلية)؛

- النشاط الاقتصادي (اعانات اقتصادية)؛

- النشاط الثقافي والتربوي (منح دراسية)؛

- النشاط الاجتماعي (المساعدات والتضامن)؛

- إسهامات اجتماعية (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات).

الفرع الثاني: قواعد تقسيم نفقات التسيير

هي تتمثل في مبلغ الاعتمادات المخصصة لتغطية نفقات التسيير العادي للقطاع العمومي وتنقسم نفقات الدولة في الميزانية العامة في نفقات التسيير إلى أربعة أبواب، هذه الابواب تتكون من سبع فقرات وكل فقرة يمكن أن تضم تسعة وتسعين فصلا وعدد المواد

[1] طاوش قندوسي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

التي يشملها الفصل غير محدودة ويمكن أن يقسم البند إلى فروع نفقات، الباب الأول والثاني الممثلة في الميزانية الأعباء المشتركة المسيرة من طرف وزارة المالية.

والباب الثالث والرابع نجدهما تقريبا في كل الميزانيات في مختلف الوزارات.

الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات وهي أعباء ممنوحة التغطية أعباء الدين المالي والمعاشات وكذلك مختلف الأعباء المحسومة من الايرادات ويتكون من الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: احتياط الدين.

الفقرة الثانية: الدين الداخلي، الدين القائم.

الفقرة الثالثة: الديون الخارجية.

الفقرة الرابعة: الضمانات.

الفقرة الخامسة: النفقات المحسومة من الإيرادات[1].

الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية: وهي عبارة عن الاعتمادات الضرورية والازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والاجهزة والمعدات والعتاد ويتكون من الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: رواتب العمال.

الفقرة الثانية: المعاشات والمنح العائلية.

الفقرة الثالثة: المعاشات والأعباء الاجتماعية.

الفقرة الرابعة: المستخدمون –المعدات–تسيير المصالح.

الفقرة الخامسة: المستخدمون وأعمال الصيانة.

[1] دعلي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة ثانية، الجزائر، 2006، ص 39.

الفقرة السادسة: المستخدمون واعانات التسيير.

الفقرة السابعة: المستخدمون والنفقات المختلفة.

الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح وتتمثل في الاعتمادات الموجهة لضمان سير المصالح والاقسام، سواء منها البشرية أو المادية، مع التفرقة بين المدني والعسكري منها ونجد أن جزء هام من هذه الاعتمادات يخصص لتغطية نفقات المستخدمين.

الباب الرابع: التدخلات العمومية: يتكون هذا الباب من الفقرات التالية:

الفقرة الأولى: التدخلات العمومية والادارية مثل إعانات المجموعات المحلية.

الفقرة الثانية: الانشطة الدولية مثل المساعدات التي تمنح للهيئات الدولية.

الفقرة الثالثة: تشمل النشاط التربوي والثقافي مثل تقديم المنح.

الفقرة الرابعة: النشاط الاقتصادي والتشجيعات والتدخلات مثل الإعانات الاقتصادية والمكافآت.

الفقرة الخامسة: النشاط الاقتصادي إعانات المؤسسات للمصلحة الوطنية (إعانة للمصالح العمومية الاقتصادية).

الفقرة السادسة: الإعانات الاجتماعية، المساعدات والتضامن.

الفقرة السابعة: النشاط الاجتماعي التوقعات (مساهمة الدولة في صناديق المعاشات وصناديق الصحة)[1].

[1] دعلي زغدود، مرجع نفسه، ص34.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تمت دراسته والتطرق إليه في هذا الفصل لمختلف جوانب النفقات العامة تبين لنا أنها من الوسائل الأساسية والمهمة التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها، والتي تسعى الدولة بمختلف أنواعها وتقسيماتها إلى تحقيق النفع العام واشباع رغبات المواطنين بهدف تحقيق الصالح العام، كما حاولنا التعرف على أسس تقسيمها، وتسليط الضوء على ميزانية العامة التي هي جرد للنفقات والإيرادات المراد تحقيقها خلال مدة محددة من طرف الهيئات المحلية.

كما ويترتب على قيام الدولة بالإنفاق العام دورا واسعا وآثارا هامة تتعلق بمختلف جوانب التوسع في النفقات العامة يؤدي إلى التأثر على الاقتصاد الوطني، وعلى كافة الجوانب المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مالية.

الفصل الثاني

دراسة الميزانية العامة للفترة (2000-2021)

تمهيد

إن الرقابة المالية التي يجريها مجلس المحاسبة على ضبط الميزانية العامة للدولة لا تقل أهمية عن رقابة باقي الهيئات، بل تعد أعلاها درجة وأدقها إجراء وهذا كله نتيجة مخول لهذا المجلس من أدوات رقابية ونتيجة للاستقلالية التي يتمتع بها، وكذلك نتيجة لنظامه القانوني من حيث أنه يمثل هيئة قضائية وإدارية في نفس الوقت.

وعلى هذا الأساس تناولنا في هذا الفصل مبحثين سنطرق إليهم على النحو التالي:

المبحث الأول: تطور النفقات العامة للميزانية للفترة 2000-2021

المبحث الثاني: تحليل مسار النفقات العامة في الجزائر الخاصة بنفقات التسيير

المبحث الأول: تطور النفقات العامة للميزانية للفترة 2000-2021

في هذا المبحث سنتطرق إلى تطور النفقات العامة لميزانية الدولة الخاصة للفترة 2000 إلى سنة 2021 ونعرض ما تم تناوله فقي شكل مطلبين نوردهم على النحو التالي.

المطلب الأول: تطور نفقات التجهيز للفترة 2000-2021

شهدت سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، بتصاعد معدل نمو نفقات التجهيز وهذا ما يطلق عليه بالسياسة الانفاقية التوسعية.

لقد عرفت نفقات التجهيز تطورا ملحوظا مع بداية الألفية، وبداية تنفيذ البرامج الإنمائية، إذ قدر إجمالي النفقات العامة سنة 2000 ب 1178.1 مليار دج، منها 321.9 مليار دج كنفقات للتجهيز وهي بذلك تمثل نسبة 27.33% من إجمالي النفقات العامة، ومع البدأ في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، ارتفعت النفقات العامة سواء في جانب التسيير أو التجهيز، وهذه الأخيرة وصلت إلى 357.39 مليار دج مسجلة بذلك ارتفاعا نسبته 11% مع انخفاض في نسبة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة.

وفي سنة 2002، ونظرا لارتفاع الموارد العامة للدولة، واصلت نفقات التجهيز في منحاها التصاعدي، وبلغت452.9 مليار دج، بنسبة ارتفاع قدرت بـ 26.7%دون تسجيل أي عجز ضمن الميزانية العامة.

وهكذا تواصلت نفقات التجهيز في الارتفاع في إطار تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يهدف إلى تجسيد العديد من المشاريع الاستثمارية، وبلغت نفقات التجهيز سنة 2003حوالي 567.4 مليار دج و 640.7 مليار دج سنة 2004، كانت موجهة إلى تهيئة البنية التحتية وتأهيل المرافق الادارية والاجتماعية والصحية بهدف تحسين المستوى

المعيشي للأفراد. مع أن النفقات الموجهة للفلاحة والري والمخططات البلدية للتنمية عرفت انخفاضا سنة 2004مقارنة بالقطاعات الأخرى.

أما سنة 2005، فقد شهدت ارتفاعا قويا للنفقات العامة وخصوصا نفقات التجهيز، التي وصلت إلى 1706.9 مليار دج، بنسبة 166%، حيث أصبح تمثل حوالي 57.82 % من إجمالي النفقات العامة.

كما عرفت هذه السنة أيضا ارتفاعا كبيرا في الايرادات العامة، وصلت إلى حوالي 1713.9 مليار دج. وتعتبر سنة 2005بداية لتنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وهو ما يفسر هذا الارتفاع الكبير في النفقات العامة. خصوصا في قطاعات :

المناجم والطاقة، الفلاحة والري، البنية التحتية الاقتصادية والإدارية. مع انخفاض في القطاعات الأخرى مثل الصناعات التحويلية والخدمات والبنى التحتية الاجتماعية بالإضافة إلى قطاع السكن.

ومن أهم القطاعات التي عرفت ارتفاعا في نفقاتها، نجد البنى التحتية الاقتصادية والادارية، المخططات البلدية للتنمية، قطاع السكن. بينما اخفضت نفقات كل من قطاع المناجم والطاقة، وقطاع الصناعة التحويلية، قطاع الفلاحة والري وكذا قطاع التربية والتكوين.

كما أن ارتفاع نفقات التجهيز سنة 2008 يعكس تسارعا في انجاز برامج البنى التحتية العمومية، كما أن نسبة النفقات التجهيز إلى نتائج المحلي الإجمالي وصلة إلى 17.7% بعد أن كانت 15.4% في 2007، وقد نتجت هذه الزيادة عن الارتفاع في نفقات التجهيز وتحسن معدل استهلاكها على حد سواء.

أما في سنة 2009 فقد عرفت نفقات التجهيز انخفاضا طفيفا، بحوالي 26.9 مليار دج أي بنسبة 1.36% مقارنة بسنة 2008 لتصل إلى حوالي 1946.3 مليار دج، وقد قدر استهلاك نفقات التجهيز حوالي 81 % سنة 2009 مقارنة بتقديرات قانون المالية، ويرجع هذه الانخفاض إلى تبعات الأزمة المالية العالمية آنذاك.

وحسب تقارير بنك الجزائر فإن نفقات التجهيز انخفاضا بحوالي 26.9 مليار دج أي نسبة 1.36% مقارنة بسنة 2008، لتصل إلى حوالي 1946.3 مليار دج؛ وقد قدر استهلاك نفقات التجهيز بحوالي 81% سنة 2009 مقارنة بتقديرات قانون المالية، ويرجع هذا الانخفاض إلى تبعات الأزمة المالية العالمية آنذاك.[1]

أما في سنوات(2010 إلى 2013) فقد سجلت تحسنا، مثل نفقات قطاع السكن 20.1% النفقات المختلفة 63% والنفقات في رأس المال 30.2% كما انخفضت في قطاعات أخرى على غرار نفقات التربية والتكوين بنسبة انخفاض تقدر ب 10.7% ونفقات البنى التحتية الاجتماعية والثقافية بنسبة 20%.

وفي سنوات (2014 إلى 2017) فقد تواصل الارتفاع في بداية سنة 2015 وهي سنة بداية تنفيذ المخطط الخماسي للتنمية، أين عرفت النفقات العامة ارتفاعا كبيرا ووصلت إلى 7656.3 مليار دج، منها حوالي 3039. مليار كنفقات التجهيز، وهذه الأخيرة زادت بنسبة 21.5% مقارنة بسنوات السابقة، وهذا ما يدل على الأمر الأثر الذي أحدثته في ارتفاع النفقات العامة، وقد بلغت نسبتها في الناتج الداخلي الخام حوالي 18.3% كما وصل معدل الاستهلاك إلى 78.2%.

وبداية من سنة 2018 إلى سنوات 2020-2021 انتهجت الحكومة سياسية انفاقية توسعية نظرا لحالة الركود التي كانت سائدة، فارتفع بذلك حجم النفقات العمومية إلى 8627.78 مليار دج أي بنسبة 25.3% مقارنة بسنة 2017، مما أدى إلى تفاقم حجم

[1] تقارير من البنك الجزائري.

العجز الموازي وقد مس هذ الارتفاع نفقات التجهيز وخصوصا نفقات رأس المال، ولقد استحوذ قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية حوالي 849 مليار دج.[1]

المطلب الثاني: تطور نفقات التسيير للفترة 2000-2021

يمكن ايجاز تطور نفقات التسيير للفترة المدروسة في الجدول التالي:

السنة	التسيير	التجهيز	مجموع الاعتمادات (التسيير + التجهيز)
2000	830.085	346.010	1.176.095
2001	978.760	503.600	1.452.360
2002	1.053.366	548.978	1.602.344
2003	1.141.686	699.424	1.841.110
2004	1.200.000	720.000	1.920.000
2005	1.255.273	750.000	2.005.273
2006	1.283.447	1.347.988	2.631.435
2007	1.477.667	2.048.815	3.526.482
2008	2.363.188	2.519.003	4.882.191
2009	2.661.258	2.813.317	5.474.575
2010	3.446.000	3.022.861	6.468.861
2011	4.291.181	3.981.381	8.272.562
2012	4.925.110	2.820.417	7.745.527
2013	4.335.614	2.544.206	6.879.820
2014	4.714.452	2.941.714	7.656.166
2015	4.972.278	3.781.449	8.753.727
2016	4.807.332	3.176.848	7.984.180
2017	4.591.842	2.291.374	6.883.216
2018	4.584.462	4.043.316	8.627.778
2019	4.954.476	3.602.682	8.557.158
2020	4.893.439	2.929.673	7.823.112
2021	5.314.507	7.798.525	8.113.032

المصدر : الموقع الالكتروني لوزارة المالية بالجزائر تاريخ الاطلاع عليه : 24-06-2022.

[1] تقارير من البنك الجزائري.

المبحث الثاني: تحليل مسار النفقات العامة في الجزائر الخاصة بنفقات التسيير

في هذا المبحث سنتطرق إلى تحليل مسار النفقات العامة لميزانية الدولة الخاصة للفترة 2000 إلى سنة 2021 ونعرض ما تم تناوله فقي شكل مطلبين نوردهم على النحو التالي.

المطلب الأول: تحليل مسار نفقات التسيير للفترة 2000-2010

لقد تضاعف النفقات العامة خلال هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا خلال بداية الفترة، حيث انتقل حجمها وتضاعف من 830.085 مليون إلى 3.446.0000 مليون دج سنة 2010، وهي الفترة التي تمثل مرحلة انطلاق نحو التخطيط والإنتاج، من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية، فازداد حجم الانفاق العام بارتفاع نفقات التجهيز والتي انتقلت حصتها من إجمالي النفقات العامة، في حين عرفت ارتفاعا ملاحظا في مبلغ المخصص لميزانية التسيير، والذي بدوره اتخذت الدولة عدة إجراءات للحد من حجم الواردات والتبعية الاقتصادية والديون الخارجية، فتم تطبيق بعض الإصلاحات الأساسية لمحاولة تغيير النموذج التنموي، وذلك بالاهتمام بالقطاع الزراعي وتمويله لمواجهة ندرة المواد الاستهلاكية.

ومع بداية سنوات 2000 إلى 2010 تراجعت نوعا ما وتيرة الانفاق العام مقارنة بالفترة، حيث نلاحظ تطور بطيء في حجمه من 4.807.332 إلى 4.591.842 وأقل، وذلك بسبب بعض الازمات التي كانت تتعرض لها الجزائر، وضعف القدرة التمويلية لها بسبب انخفاض أسعار المحروقات فتراجعت إيراداتها، الأمر الذي أجبر الدول على الدخول في مفاوضات مع المؤسسات المالية الدولية، لتبني اصلاحات اقتصادية ومالية من أجل الحصول على قروض لتغطية عجز الموازنة العامة وتمويل انفاقها العام.

ولقد تواصلت برامج الإصلاح الاقتصادي وتواصلت معها سياسة التقشف في جانب النفقات العامة، حيث تواصل رفع الدهم إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل للأسعار، وتواصل كذلك القضاء على عجز الموازنة العامة، بتقليص النفقات العامة في مقابل خفض معدل التشغيل.

ومع بداية الألفية الجديدة شهد الانفاق العام في الجزائر تطورا ملحوظا مقارنة بالفترات السابقة حيث عرف قفزة كبيرة بسبب تحسن الوضعية المالية، نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات وبذلك تحولت السياسة الاقتصادية إلى سياسة توسعية في الانفاق العام، قصد الخروج من تبعات الأزمة التي مرت بها البلاد.

وأخيرا برنامج تعزيز وتوطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): أين خصص له قوام مالي إجمالي ضخم قدره 21.214 مليار دج وهدف إلى استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها.

والملاحظ خلال هذه الفترات ارتفاع معدلات الانفاق العام في شقيه، لكن رصدت المبالغ الكبيرة في نفقات التسيير، حيث نجد أن نسبة هذه الأخيرة بلغت ما يقارب 63.99% من اجمالي النفقات سنة 2014، مسجلة مبلغ قدره: 4.476.700 دج وهو ما يدل على الزيادات الكبيرة المرصودة لأجور الموظفين، والتوسع الكبير في الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية.

ومع انهيار أسعار النفط منتصف 2014 تراجعت الإيرادات النفطية ما أضعف إلى حد كبير أرصدة المالية العامة، فزاد تدهور وضعها والي أضعفته زيادة الانفاق في أعقاب الربيع العربي، واستنفاذ شبه تام للوفرات المالية، فبدأت الاحتياطات الرسمية بالانكماش، الأمر الذي دعى إلى اتباع سياسة ترشيد الانفاق العام، لكن لم تكن إجرءات السياسة المالية المتخذة في 2015 كافية.

المطلب الثاني: تحليل نفقات التسيير للفترة 2011-2021

انتهجت الجزائر سياسة غلب عليها القطاع العام، أين أخذت النفقات العمومية دورا جدا ومهم وكبير في نشاطاتها الاقتصادية، أذ عرفت النفقات العمومية منذ سنة 2010 ارتفاعا كبيرا من سنة لأخرى، حيث انتقلت هذه الأخيرة من 1176.1 مليار دج، وما قيمته 7556.2 مليار دج.

واتسمت بتزايد كبيرا جدا خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014، ويرجع ذلك خصوصا إلى البرامج الاستثمارية الخماسية التي اعتمدت من قبل الجزائر في تلك الفترة والمتمثلة في كل من برنامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي، وقد شهدت الفترة 2014-2018، انخفاضا في النفقات العمومية وذلك بسبب انهيار أسعار البترول التي حدثت في منتصف 2014، والتي لم تعرف عودة في الصعود كما كانت الى يومنا.

كما ولقد عرفت الجزائر منذ الألفية الثالثة ارتفاعا جد معتبر في كل من ميزانية التسيير وميزانية التجهيز، وهذا خصوصا خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2015، فقد شجع الارتفاع المستمر في أسعار البترول على تطبيق العديد من البرامج الاستثمارية، ومراجعة الأجور لأكثر من مرة، تقديم الإعانات وفتح مناصب شغل جديدة، ويندرج كله هذا في سعي الدولة لتطوير الاقتصاد الجزائري.

فقد ركزت الدولة خلال هذه الفترة على تحسين البنى التحتية من طرقات (خصوصا الطريق السيار شرق غرب) ومنشآت إدارية وصحية، كما عرفت الفترة الأخيرة تذبذبات في النفقات بالنسبة لكل من ميزانيتي التسيير والتجهيز ولعل أهم الأسباب في ذلك هو التذبذبات الحاصلة في سوق البترول خلال نفس الفترة.

خلاصة

من خلال دراستنا في هذا الفصل لمختلف جوانب النفقات العامة تبين لنا أنها من وسيلة تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها، تسعى الدولة من خلال تسيير نفقاتها العامة على اختلاف أنواعها وتقسيماتها إلى تحقيق النفع العام وإشباع حاجات المواطنين ، ولو بالحد الأدنى الذي يضمن بقاء هذه الدولة .

ونظرا لازدياد نشاط الدولة اتسع بذلك دائرة الإنفاق العام وتحددت ميادينه، لذا يجب على الدولة أن تراعي حدود معينة وهي العوامل التي تحدد حجم النفقات العامة، حيث تسعى الدولة من خلالها ترشيد الإنفاق وزيادة فعاليته

يترتب على قيام الدولة بالإنفاق العام دورا واسعا وآثارا هاما تتعلق بمختلف جوانب التوسع في النفقات العامة يؤدي إلى التأثير على الاقتصاد الوطني، وعلى كافة جوانب المجتمع سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو مالية

خاتمة

الخاتمة لقد تناولت هذه الدراسة الاشكالية التالية " اثر نفقات التسيير على الميزانية العامة في الجزائر للفترة 2000-2021، وذلك ضمن فصلين، الفصل الأول تم فيه عرض الإطار النظري لميزانية العامة ونفقات التسيير أما الفصل التطبيقي فقد تم التطرق فيه إلى دراسة الميزانية العامة للدولة للفترة (2000-2021)، ولقد توصلت الى النتائج التالية.

اولا : نتائج اختبار الفرضيات

- **الفرضية الأولى:** تعتبر نفقات التسيير هي تلك النفقات الضرورية، لسير أجهزة الدولة الإدارية المتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب، لقد تحققت لأن الميزانية العامة للدولة فعلا تسمح بتوضيح الايرادات والنفقات العامة للدولة؛

- **الفرضية الثانية:** بإعتبار الميزانية العامة من أهم أدوات التخطيط المالي التي تستخدمها الحكومة كأداة لتحديد أهدافها وسياستها وبرامجها في كيفية استغلال الموارد المالية وعملية توزيعها.

- **الفرضية الثالثة:** ترجع لأهمية النفقات العامة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إلى اتساع نطاق حدود الدولة في مجالات عديدة ومتنوعة، محققة لان النفقات العامة مجال واسع ومورد هام وكبير في المجالات الاقتصادية والاجتماعية للدولة والهيئات المحلية.

ثانيا: النتائج العامة

- تعتبر النفقات العامة أداة في يد الدولة تستعملها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية ولا تتحقق هذه الأهداف الا باستخدام التمثل لهذه النفقات؛

- توجد العديد من العوامل التي من شانها المساعدة في نجاح عملية ترشيد النفقات العامة والتي تتمثل أساسا في تحديد الأهداف بدقة، وتحديد الأولويات وعامل الخبرة.

- تطور الدولة في الاقتصاد يؤدي بالضرورة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

- النفقات العمومية هي الوسيلة الأساسية التي يقوم عليها تدخل الدولة في جميع الميادين والتي تترجم سياسة الحكومة ومدى نجاعة برنامجها والذي يتجلى من خلال طبيعة النفقات وتقسيمها على القطاعات المختلفة.

ثالثا: التوصيات والاقتراحات

- تشجيع الجماعات المحلية على التمويل الذاتي عن طريق التخصص في القطاعات التي يناسب إقليمها وخلق إيرادات مالية بديلة كالتمويل بالإيجار؛

- يجب تفعيل دور مجلس المحاسبة في الرقابة على الأموال العمومية قبل وأثناء وبعد تنفيذ الميزانية العامة للدولة، مما يؤدي إلى الوقاية من الوقوع في الفساد وسوء التسيير وذلك من أجل حماية المال العام؛

- إضفاء الطابع الالزامي في اطار تنفيذ نفقات تسيير للميزانية العامة للدولة؛

- ضرورة تبني الصيغ الحديثة في تمويل المشاريع التجهيز العمومي، خاصة تلك المستخدمة في مجال تمويل البنية التحتية من أجل تخفيف الضغط على ميزانية الدولة؛

- ضرورة تجسيد المبادئ التي تقوم عليها الميزانية العامة؛ خاصة مبدأ الفصل بين المحاسب العمومي والآمر بالصرف.

رابعا: أفاق البحث

- ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر للفترة؛

- إجراءات ترشيد النفقات العمومية في الجزائر؛

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: مراجع الكتب

1.أحمد بمودنين، مجمد المحاسبة في الدستور الجزائري بين السلطة والحرية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

2.حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة 5، ديوان المطبوعات الجامعية، عنابة، الجزائر، 2006.

3.دنيدني يحي، المالية العمومية، دار الخلدونية، الطبعة الثانية، 2014.

4.زغدود علي، المالية العامة، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ب.س.

5.زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، دار الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2013.

6.علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة ثانية، الجزائر، 2006.

7.محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

8.محمد عباس محرزي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

9.محمود حسين الوادي، مبادئ المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، 2003.

ثانياً: المذكرات

1. أمجوج نوار، مجلس المحاسبة: نظامه ودوره في الرقابة على المؤسسات الإدارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007.

2. أومعمر أو بكر نسيم، الدور الرقابي للبرلمان على ميزانية الدولة، مذكرة ماجستير في النظم القانونية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015.

3. بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

4. بصديق محمد، النفقات العامة للجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009.

5. الجوزي فتيحة، الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الميزانية العامة للدولة في اصلاح النظام الموازني الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

6. طاوش قندوسي، تأثير النفقات العمومية على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.

7. عبود ميلود، متطلبات تبني معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام لتطوير نظام المحاسبة العمومية وأثره على ترشيد النفقات العمومية في الجزائر، دراسة استطلاعية لآراء عينة من الاكاديميين والمهنيين، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2019/2018.

8. لطفي فاروق زلاسي، دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية: دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي، 2015.

9. مزوزي مصطفى، دور الرقابة المالية في ترشيد نفقات التجهيز: دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية لولاية المسيلة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017-2018.

ثالثاً: المجلات والملتقيات

10. قميتي عفاف وآخرون، المواجهات الحديثة لترشيد سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال (2001-2017)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، العدد 35، المجلد 1، جامعة الجلفة، 2017.

رابعا: المواقع الإلكترونية

10.**www.ccomptes.org.dz**

11. **WWW.MF.GOV.DZ**

خامسا: القوانين والمراسيم

12. المادة 2،67من المرسوم الرئاسي 699-75المؤرخ في 21نوفمبر 6775المحدد لمنظام الداخلي لمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية، العدد 92.

13. القانون رقم 84-17 المؤرخ في1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28، المادة 24.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مم:

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة): بوقة حمزة الولادة: 16/11/1995 ب: المسيلة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 203397 الصادرة بتاريخ: 14/04/2016 عن: أ.و. مسيلة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم التسيير تخصص: تسيير عمومي خلال السنة الجامعية: 2021/2022

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان": آثر نفقات التسيير على أمانة الموازنة دراسة حالة الجزائر الفترة

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 05/06/2022

التوقيع و البصمة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تنفيذ نفقات التسيير لميزانية العامة للدولة، حيث تعتبر الميزانية العامة محور الذي تدور حوله أعمال الدولة ونشاطها في جميع القطاعات، حيث يتم اعدادها وفق برنامج محدد بصورة دقيقة يشمل مجموع نفقات الدولة وايراداتها التي تقررها مسبق.

وبهدف معالجة الاشكالية لموضوع بحثنا لقد تطرقنا في الجانب النظري إلى معرفة نفقات التسيير والميزانية العامة؛ ولتقريب الواقع النظري إلى الواقع العملي فقد تم التطرق إلى مجلس المحاسبة كمصدر تشريع للميزانية والنفقات العامة ودراسة الجزائر للفترة.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، مجلس المحاسبة، نفقات التسيير.

Summary:

The This study aims to know the implementation of the expenditures of the administration of the state budget, where the general budget is the focus of the state's work and activity in all sectors, where it is prepared according to a precisely defined program covering the total state expenditures and revenues decided in advance.

In order to address the problem of our research, we discussed in theory knowledge of management expenditures and the general budget;

Keywords: Overhead, Accounting Board, Management Expenses.